الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
Islamic International Rating Agency

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تثبت التصنيف الائتماني لبنك البركة الجزائر مع زيادة درجات المضارب

المنامة، 2 نوفمبر 2020 – قامت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) بتأكيد التصنيفات الممنوحة لبنك البركة الجزائرعلى النطاق الدولي بدرجة "BBB- / A3" لتصنيف العملة الأجنبية، وبدرجة "BBB / A2" لتصنيف العملة المحلية. كما تم أيضًا الحفاظ على التصنيف على النطاق الوطني عند درجة "A + / A1". أمّا النظرة المستقبلية على التصنيفات الممنوحة، فلا تزال بدرجة "مستقر". وقد تمّ الرفع من درجة المضارب لبنك البركة الجزائر لتصل إلى نطاق "71-75" من "66-70".

مع إعادة تأكيد التصنيف الائتماني للبنك، تدرك الوكالة وجود ضغوط لتخفيض التصنيف على صعيد جودة الأصول بسبب تدهور البيئة التشغيلية، مع تضرر الاقتصاد جراء الأزمة المزدوجة المتمثلة في جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط. وتتفاقم المخاوف بسبب احتياطيات رأس المال المتواضعة نسبيًا للبنك، على الرغم من تجاوزها المتطلبات التنظيمية. لكن يجب موازنة هذه الضغوط مع استمرارية الربحية المجزية، وإن تأثّرت سلبًا بالتعديلات التنظيمية الأخيرة لإجراء معاملات العملات الأجنبية بالإضافة إلى هيكل رسوم البنوك من ناحية، وآفاق النمو الضعيفة نسبيًا، من ناحية أخرى.

بنك البركة الجزائر هو أحد مؤسستين مصرفيتين في الجزائر تعملان وفقًا لمبادئ الصيرفة التشاركية من خلال 31 فرعاً. يمتلك البنك حصة سوقية تبلغ 2.0٪ من حيث الودائع حتى نهاية عام 2019. وتمتلك مجموعة البركة المصرفية ("ABG" أو "المجموعة") الحصة العظمى بنسبة 55.65٪؛ كما أن الامتياز القوي للمجموعة والانتشار الجغرافي الواسع يدعم هذه التصنيفات. يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية ("BADR") بقية أسهم البنك وهو أحد أكبر بنوك الدولة في الجزائر بحصة سوقية تبلغ 9.5٪ من حيث الأصول مع التركيز بشكل خاص على تطويرقطاع الزراعة في البلاد وتعزيز التنمية الريفية.

وقد ظلّ النمو الاقتصادي في الجزائر لعام 2019 أقلّ بكثير من التوقّعات حيث أثّر عدم الاستقرارالسياسي سلباً على التوقعات الاقتصادية لمعظم العام. ونظرًا لأنّ جائحة كورونا أثّرت على كلا الاقتصاد والتجارة العالميين، فإنّ انخفاض أسعار النفط سيؤثر حتمًا على الاقتصاد، وهو ما يتضح في الأداء الاقتصادي حتى تاريخه. ومن المتوقّع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ خلال عام 2020 مع اتّساع العجز المالي العام والحساب الجاري. وقد وفّرت مستويات الدين الخارجي المنخفضة حماية لقيمة العملة الجزائرية خلال الأعوام 2017-2019، ومع ذلك، فقد تسارع الانخفاض في العام الحالي. وسوف تشكّل مخاطر الائتمان المتزايدة في الاقتصاد عبئاً على جودة الأصول في القطاع المصرفي. ومن المرجح أن تؤدّي التخفيضات في أسعار الفائدة من قبل بنك الجزائر (البنك المركزي) إلى تضييق هامش الربحية للبنوك؛ إذ يشكّل إلغاء بعض الرسوم والارتفاع المتوقع في رسوم المخصّصات مخاطر على ربحية القطاع المصرفي.

وقد تقلّصت قاعدة أصول البنك بنسبة 3.5٪ في عام 2019 لتصل إلى 262 مليار دينار جزائري بعد نمو بنسبة 9.0٪ في العام السابق، نتيجة لتخفيض الودائع الهامشية المحتفظ بها وتراجع أعمال التمويل التجاري. وسوف تستمرّ ظروف السوق الضعيفة في التأثير على النمو، وسط تحديات السيولة في القطاع المصرفي على الرغم من التخفيض بمقدار 4 نقاط مئوية في نسبة الاحتياطي المطلوبة من قبل البنك المركزي، كما يتضح من الانكماش المشهود بنسبة 2.0٪ في النصف الأول من عام 2020. وعلى الرغم من انخفاضها عن العام السابق، إلّا أنّ السيولة الوقائية للبنك تُعتبر قوية. كما يستمد ملف التمويل الخاص بالبنك قوّته من الاعتماد على أموال الودائع الأساسية، والتنويع الصحي لقاعدة المودعين.

وقد تدهورت مؤشرات التعثّر بشكل ملحوظ مع زيادة 110 نقطة أساس في إجمالي التعثّر في القيمة نظرًا للزيادة في التمويلات المتعثرة ونمو الحجم المنخفض. وفي حين أنّ بعض الدعم من بيئة معدلات السياسة المنخفضة قد يفضي إلى تحسّن قدرة المقترضين على السداد، فقد يؤدي انخفاض أسعار النفط والتأثيرات المعاكسة جراء الجائحة إلى مزيد من الضعف في جودة الأصول في العام الحالي. وسوف تُجهد آفاق ارتفاع معدلات البطالة قطاع المستهلكين أيضًا. وفي الواقع، فقد تسارع تدهور مؤشرات جودة الأصول في النصف الأول من العام الجاري، حيث ارتفع إجمالي معدل انخفاض القيمة إلى 8.0٪ اعتبارًا من يونيو 2020، ممّا يشير إلى ارتفاع 2.4 نقطة مئوية مقارنة بنهاية العام الماضي. ويقدّرصافي التعثر ب3.1٪ من إجمالي الأصول وهذا المستوى لا يزال مؤشرًا على اعتدال جودة الأصول، وإن كان قد تدهور بشكل ملحوظ بما يزيد عن 1.5٪ عمّا

The information contained herein is obtained by IIRA from sources believed to be accurate and reliable. IIRA does not audit or verify the truth or accuracy of any such information. As a result, the information herein is provided "as is" without any representation or warranty of any kind. IIRA, the analysts involved in the rating process and members of its rating committee do not have any conflict of interest relating to the rating(s) / score(s) mentioned. Rating is an opinion and not a warranty of a rated entity's current or future ability to meet contractual obligations, nor it is a recommendation to buy, sell or hold any security.

كان عليه نهاية العام السابق. وقد نتجت معظم التعثرات الجديدة في الفترات الأخيرة عن تدهور قطاع العقارات، كنتيجة للتأخر في الانجاز وانخفاض المبيعات جراء ازمة كورونا . وتجدر الإشارة الى أن ضمانات المحفظة لا تزال قوية. وعلى الرغم من أنّ توقعات جودة الأصول للبنك مدعومة جزئيًا بمحفظة متنوعة وضمانات قوية نسبيًا، فمن المتوقع حدوث المزيد من التدهور في مقاييس التعثّر.

يتم الحفاظ على السيولة الفائضة للبنك إلى حدّ كبير في شكل إيداعات غير ربحية مع البنك المركزي لعدم وجود سوق بنكية داخلية في الجزائر متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي ينتج عنها هوامش أصول أقل بشكل عام. وقد تعرضت هوامش صافي الربح خلال عام 2019 للضغط من قاعدة الأصول المتراجعة وكذلك الهوامش الضعيفة. ومع ذلك، فقد تمّ دعم ربحية البنك من خلال كل من زيادة عمولات تداول العملات الأجنبية واعتدال تكاليف التشغيل. ونتيجة لذلك، تمكّن البنك من رفع عائده على متوسّط الأصول إلى 2.4٪، وهو ما يمثل زيادة قدرها 40 نقطة أساس مقارنة بالعام السابق. وفي العام الجاري، سوف يتعرّض البنك لضغوط من المخاطر السلبية على النشاط الاقتصادي ممّا قد يؤدي إلى تباطؤ نمو الحجم، في حين أنّ اللوائح التنظيمية المتعلقة بدخل الرسوم والتخفيض الحاد لمعدلات هامش العملات الأجنبية من قبل بنك الجزائر قد تشكل مخاطر هبوط إضافية قد تتفاقم جراء الزيادة المتوقعة في نفقات المخصصات.

وقد نمت قاعدة حقوق الملكية في البنك بمعدل صحّي حيث تحسّن توليد رأس المال الداخلي تماشياً مع ربحية أفضل وتوزيعات أرباح أقل. وإلى جانب انخفاض قاعدة الأصول، فقد ارتفعت مقاييس الرسملة للبنك مع نسبة كفاية رأس المال ورأس المال من الشريحة الأولى التي بلغت 14.0٪ و 12.7٪ على التوالي بشكل مريح يفوق الحد التنظيمي لبنك الجزائر البالغ 12.0٪ و 9.5٪ على التوالي. وفي العام الحالي، سيتم دعم ملف الرسملة من خلال نمو معتدل للأصول المرجحة بالمخاطر، في حين أنّ توقعات الربحية المنخفضة قد يكون لها آثار سلبية. أمّا على المدى المتوسط ، فسوف تكون الهوامش الوقائية للبنك كافية، ويمكن تعديل توزيعات الأرباح للسماح بنمو معتدل للأعمال، إلى جانب مخصصات البنك المركزي على صعيد رأس المال مما أدى بشكل فعال إلى خفض الحد الأدنى لكفاية رأس المال إلى 9.5٪ ونسبة الشريحة الأولى إلى 7.0٪.

وقد تمّ الرفع مندرجة المضارب لبنك البركة الجزائر لتصل إلى نطاق "71-75" من "66-70"، مما يعكس معايير ائتمانية مناسبة حيث يتم تحديد وحماية حقوق مختلف أصحاب المصلحة بشكل مناسب. وكانت الدوافع الرئيسية للترقية هي التحسينات التي تم إجراؤها على صعيدي حوكمة الشركات والحوكمة الشرعية، حيث تمّ رفع نطاقات النتائج بمقدار نطاق واحد. وتعتبر إعادة هيكلة قسم إدارة المخاطر وتعزيز عدد وظائف الرقابة من التغييرات الإيجابية الرئيسية لممارسات حوكمة الشركات. وكان البنك المركزي قد أصدر مؤخرًا معايير للمصرفية التشاركية وإنشاء هيئة وطنية عليا للشريعة ضمن اختصاصه، ممّا يعزّز إطار الحوكمة الشرعية في البلاد. كما قام بنك البركة بفصل وظيفتي التدقيق الشرعي والامتثال لأحكام الشريعة، من أجل التوافق بشكل أفضل مع أفضل الممارسات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي. كما ننوّه بتطور إيجابي آخر منذ مراجعتنا السابقة، ألا وهو إجراء التدقيق الشرعي الخارجي، والذي أسفر عن مراجعة حذرة وإيجابية بشكل عام للممارسات والضوابط الشرعية. كما إنّ الطبقة الإضافية من الرقابة التي تمارسها مجموعة البركة المصرفية تساهم في تقييمنا للدرجات الائتمانية.

لمزيد من المعلومات حول هذاالتصنيف، يرجى الاتصال بنا على.iira@iirating.com

The information contained herein is obtained by IIRA from sources believed to be accurate and reliable. IIRA does not audit or verify the truth or accuracy of any such information. As a result, the information herein is provided "as is" without any representation or warranty of any kind. IIRA, the analysts involved in the rating process and members of its rating committee do not have any conflict of interest relating to the rating(s) / score(s) mentioned. Rating is an opinion and not a warranty of a rated entity's current or future ability to meet contractual obligations, nor it is a recommendation to buy, sell or hold any security.